الى المعنى الاخص للمنع المسمى بالمناقضة والنقض التفصيلى قوله او الابطال اى بيان النظر
بالدليل او التنبيه فاد بكل بفساد المجموع من حيث هو مجموع اشارة الى النقض
الاجمالى والمعارضة قوله ولا شك انه هذا للمعنى اشارة الى ان المنع بالمعنى الاعم لا يتوجه الى النقل
والمدعى الاستعمال والمراد بالمنع استعمال لفظ المنع يعنى ان لفظ المنع سواء كان موضوعا
للمعنى الاخص او الاعم ليس مستعملا فيه حقيقة فى النقض والمدعى انما يستعمل فيهما مجازا قوله هذا هو التقرير اه
يعنى حمل المنع على استعمال لفظ المنع وجعل المجاز فى الطرف وهو المناسب لما اختاره الشارح فى تقرير كلام المص
وهو قوله ولا يمنع النقل والمدعى الاستعمال فانه المختار بين فى الحاشية المتعلقة بقوله ولا يمنع اه الشارح
اختار هذا الكل فى تقرير كلامه وحاصله ان رجح حمل المنع بالمعنى الاخص فى قوله ولا يمنع النقل اه
على استعمال لفظ المنع وجعل المجاز بمعنى المجاز فى الطرف على ما اشار اليه فيما سبق بقوله والظاهر كلام الشارح
المحقق فيما بعد فى قبال انه يحمل المنع بالمعنى الاعم وكلامه ايضا على ذلك الحمل ولذا قال قلنا فاستعمال لفظ
المنع فيما باعتبار هذا المعنى اه والكلام فيه فى هذا التقرير كالكلام فى ذلك الذى اختاره فى تقرير كلام
المص فالظاهر اشارة الى ما ذكره هناك من وجه والاختيار او ترجيح حمل المنع على ما حمله عليه وجعل
المجاز اعم مما يكون فى النسبة او فى الطرف يعنى كان وجه الاختيار فى ذلك هو انه يمنع النقل باعتبار
دليل ليس على ما ينبغى كذلك فى هذا التقرير وكان انه حمل المنع على استعمال لفظ المنع وجعل المجاز اعم من ان يكون
فى النسبة او فى الطرف فاولى فى ذلك كذلك فى هذا التقرير قوله فيدل على ان حمل المنع اه لا يساعد

الحمل على المنع لا الى استعماله دلالة ظاهرة على ذلك قوله ففى كلامه نوع اضطراب وذلك لانه
كلامه فيما سبق فى حمل المنع فى كلام المص على استعمال المنع وجعل المجاز بمعنى المجاز فى الطرف دون
النسبة وهذا الكلام يدل على انه حمل على معناه الحقيقى وجعل المجاز بمعنى المجاز فى النسبة دون
الطرف فالاحق بالمقال بتر وما هو اضطراب قوله على انه فيه ما عرفت سابقا انه على تقدير
حمل المنع على معناه الحقيقى يرد عليه ما اورده سابقا من منع النقل باعتبار دليل ليس على
ما ينبغى ومن انطباق الدليل المذكور على معنى الاول له البطلان قوله فتامل لعله اشارة الى
توجيه الكلام بحيث يندفع عنه الاضطراب المذكور بان يقال المراد من قوله انه حمل المنع على المنع
الاول ان يحمل على استعماله بالمعنى الاول او يقال انه اشارة الى تعدد الاحتمالات وتكثير الفائدة
فى المقالات قوله فصيحة الفاء فصيحة هى التى تدخل على الجزاء الذى شرط جملة محذوفة على ما ذهب
صاحب الكشاف واما على مذهب السكاكى فهى التى تدخل على السبب الذى لسببيته جملة محذوفة فتشاهد هذه الفاء
عند السكاكى جزئية لا فصيحة قوله وفيه ان الفاء فى كون هذه الفاء فصيحة تدوين عاطفة على قوله انظر
بل الظاهر انها عاطفة على قوله فالدليل للتعقيب ووجه الظهور رجوع ضميره ومنع الى الدليل وقوله
لافادة الترتيب بين المنوع الثلثة اشارة الى دفع ما يمكن ان يتوهم من ان الفاء وان كانت
من حروف العطف لكن الواو اظهر واكثر استعمالا منها فلو اراد المصنف العطف لاتى
بالواو وبدها فعدوله عن الواو الى ما يدل على انه لم يرد بها العطف ههنا فتعين ان يكون

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)